تقرير
وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر
2022

مصرف قطر المركزي
Qatar Central Bank
State of Qatar • دولة قطر

QDB
بنك قطر للتنمية
Qatar Development Bank

المحتويات

مقدمة	5
نظرة عامة على الاقتصاد القطري	6
نظرة عامة على سوق الائتمان	8
ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة	10
تطور عملاء البنوك من الشركات الصغيرة والمتوسطة	10
طلبات الائتمان في عام 2022	11
الغرض من طلب الإئتمان	12
المنتجات الإئتمانية المطلوبة	13
حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق الائتمان	14
معدلات القروض المتعثرة	15
الملخص	17

مقدمة

يعد توفر التمويل أحد العناصر الهامة لنمو القطاع الخاص، وتزداد هذه الأهمية بين فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة. يلعب الوصول للتمويل دوراً محورياً في تحفيز نمو الأعمال وتعزيز الابتكار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص فإن توفر التمويل يوفر لها الموارد المالية اللازمة لتوسيع عملياتها والاستثمار في التكنولوجيات الجديدة وخلق فرص العمل. كذلك فإن توفر التمويل يُمكّن الشركات من اغتنام الفرص وتعزيز قدرتها التنافسية وبالتالي المساهمة في تنويع الاقتصاد. لذلك يأتي هذا التقرير ليلقي الضوء على التمويل المصرفي في قطر للشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي لعب دور هام بالسنوات الأخيرة سواء في مواجهة التداعيات الإقليمية أو الدولية، فضلا عن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المشاركة في الأحداث والفعاليات الكبرى مثل الاستضافة الناجحة لبطولة كأس العالم فيفا 2022.

لذا فإن تتبع الوضع الراهن للتمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة يعد ركنا ضروريا لمتابعة تطور هذا القطاع. ولتحقيق هذا الهدف، فقد استمر بنك قطر للتنمية جنبا إلى جنب مع مصرف قطر المركزي في إصدار تقرير سنوي منذ عام 2016. ولم يكن لهذا التقرير أن يرى النور إلا استنادا إلى إطلاق مصرف قطر المركزي –في ديسمبر من عام –2015 تعميم (رقم أ. ر 107/2015) الخاص بالتعريف الموحد للشركات الصغيرة والمتوسطة، ليصبح بمثابة التعريف الموحد داخل القطاع المصرفي في قطر. وفي ضوء ذلك، فإن كافة المعلومات والإحصاءات المصرفية المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية الصادرة عن البنوك اعتمدت على ذلك التعريف. وبناء عليه، أصدر المصرف المركزي لاحقا في أغسطس 2016، تعميمًا (رقم أ.ر 46/2016) إلى البنوك بموجبه تقوم البنوك بتوفير الإحصاءات المالية المتعلقة بتعاملاتها مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، على أن يتم إرسال تقرير بذلك إلى بنك قطر للتنمية بصورة نصف سنوية.

يأتي هذا التقرير ليقدم ملخصًا لأهم المعلومات المتعلقة بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل القطاع المصرفي لعام 2022. حيث يهدف هذا التقرير إلى الوقوف على وضع التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر من حيث حصتهم في التمويل، الغرض من طلب التمويل، ومعدلات الديون المتعثرة.

يستند هذا التقرير إلى البيانات التي تم جمعها من البنوك العاملة في قطر التي تقدم خدمات إئتمانية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم جمع البيانات من خلال نموذج موحد تم إرساله إلى جميع البنوك ذات الصلة من خلال مصرف قطر المركزي.[1]

[1] **تنويه**

يعتمد هذا التقرير على البيانات الواردة من مختلف البنوك في قطر، وذلك استنادا إلى التعميم الصادر من مصرف قطر المركزي، وفي هذا السياق نود أن نؤكد على أن البيانات الواردة بالتقرير تقع مسؤولية دقتها على البنوك والمصارف المشاركة، وعليه فإن بنك قطر للتنمية قام بتجميع تلك البيانات وتحليلها وفقا لما توفر منها، أخذًا بالإعتبار القصور الذي قد يعتري بعض البيانات أو غياب بنك أو أكثر من المشاركة في استيفاء استمارة جمع البيانات.

نظرة عامة على الاقتصاد القطري

مر الاقتصاد العالمي بأحداث متتابعة خلال الأعوام الأخيرة، أثرت بشكل كبير على حركة التجارة الدولية، وأحدثت تقلبات كبيرة في أسعار السلع، وانعكست على السياسات المالية والنقدية العالمية. لكن بالأونة الأخيرة يُظهر الاقتصاد العالمي علامات تحسن مشجعة وذلك على الرغم من التوقعات بحدوث انتعاش ضعيف نسبياً، حيث تُشير التوقعات إلى أن الاقتصاد العالمي سوف يحافظ على تحقيق معدلات نمو معتدلة تتراوح بين 3.3% في عام 2022 و2.7% في عام 2023، ونحو 2.9% في عام 2024. ويمكن أن يعزى هذا النمو الإيجابي إلى عوامل عدة مثل انخفاض أسعار الطاقة وتحسن توقعات الأعمال والمستهلكين وإعادة فتح الأعمال وتخفيف الإجراءات الوقائية في الصين.

إضافة إلى ما سبق، من المتوقع أن يساهم تشديد السياسة النقدية وانخفاض تكاليف الطاقة والغذاء وحل مشكلات سلاسل الإمداد إلى خفض معدلات التضخم. وتُشير التوقعات الاقتصادية إلى وجود تباين على مستوى الاقتصادات الكبرى، فمثلاً يُتوقع أن تشهد الولايات المتحدة ومنطقة اليورو توسعاً محدوداً، في حين من المتوقع أن تشهد الصين نمواً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن عددا من المخاطر لا تزال قائمة ويشمل ذلك تداعيات الصراع الروسي الأوكراني والضغوط التضخمية المحتملة وهشاشة الوضع المالي خاصةً في الدول المثقلة بالديون.[2]

وعلى المستوى المحلي، استمر الاقتصاد القطري في التحسن في السنوات الأخيرة، كما يظهر في مستويات النمو الملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القطاعات المختلفة. ففي عام 2022، نما القطاع النفطي بنسبة 1.7% بينما نما القطاع غير النفطي بنسبة 5.9%. أدى هذا الانتعاش إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.3%. تعتبر هذه المستويات من النمو استثنائية خاصة بالنظر إلى التحديات التي واجهها الاقتصاد القطري بداية من عام 2020 بسبب جائحة كورونا حينما انكمش القطاع النفطي بنسبة 2% والقطاع غير النفطي بنسبة 4.6% في تلك السنة. ومع ذلك، بدأ الاقتصاد القطري بالتعافي في عام 2021 مع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.6% وانعكس ذلك على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.5%، تُشير هذه الاتجاهات إلى مدى تكيف الاقتصاد القطري مع الظروف المختلفة كما تُعكس نتائج التنوع خارج القطاعات النفطية.

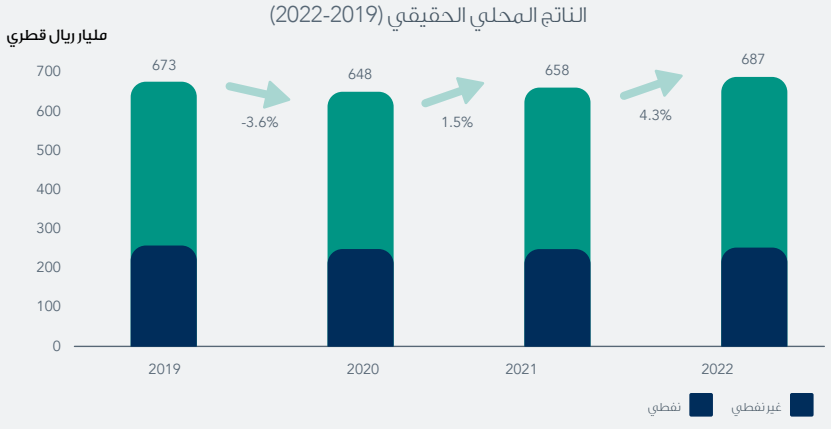

الشكل 1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطر (2019-2022)

[2] OECD, economic outlook 2023

من جانب آخر، شهد الاقتصاد القطري تطورات عدة في الأعوام 2022 و2023 على مستوى التضخم وأسعار الفائدة، مما كان له انعكاسات كبيرة على الشركات والمشهد الاقتصادي العام. فبعد ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة وصلت إلى 6.47% في ديسمبر 2021، شهدت الفترات اللاحقة تطورات إيجابية أظهر فيها معدل التضخم اتجاهاً تنازلياً، حيث انخفض تدريجياً ليصل إلى 2.36% بحلول أغسطس 2023، يُشير هذا الانخفاض إلى تحول إيجابي نحو استقرار الأسعار، مما يعكس التدابير الإيجابية التي اتخذتها الحكومة القطرية وتحديدا المتعلقة بتعديل السياسات النقدية من خلال مصرف قطر المركزي.

إحدى هذه التدابير التي اتخذتها الحكومة تمثل في تعديل أسعار الفائدة وخاصة سعر فائدة إعادة الشراء. حيث قام مصرف قطر المركزي برفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، ابتداءً من رفع الفائدة من 1.00% إلى 1.25% في مارس 2022، تلاه ارتفاعات تدريجية بلغت 6.0% بحلول يوليو 2023. وفي حين شكلت أسعار الفائدة المرتفعة تحدياً لنمو القطاع الخاص خاصةً الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الارتفاعات عملت على خلق بيئة اقتصادية مواتية من خلال ضمان قدرة هذه الشركات على التنبؤ بتكاليفها في ظل أسعار مستقرة. حيث يمكن هذا الاستقرار أيضاً الشركات من التخطيط الاستراتيجي وبالتالي اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، مما يعزز بيئة مواتية للنمو والاستثمار.

التضخم (التغير في مؤشر أسعار المستهلك) وسعر فائدة إعادة الشراء (2021-2023)

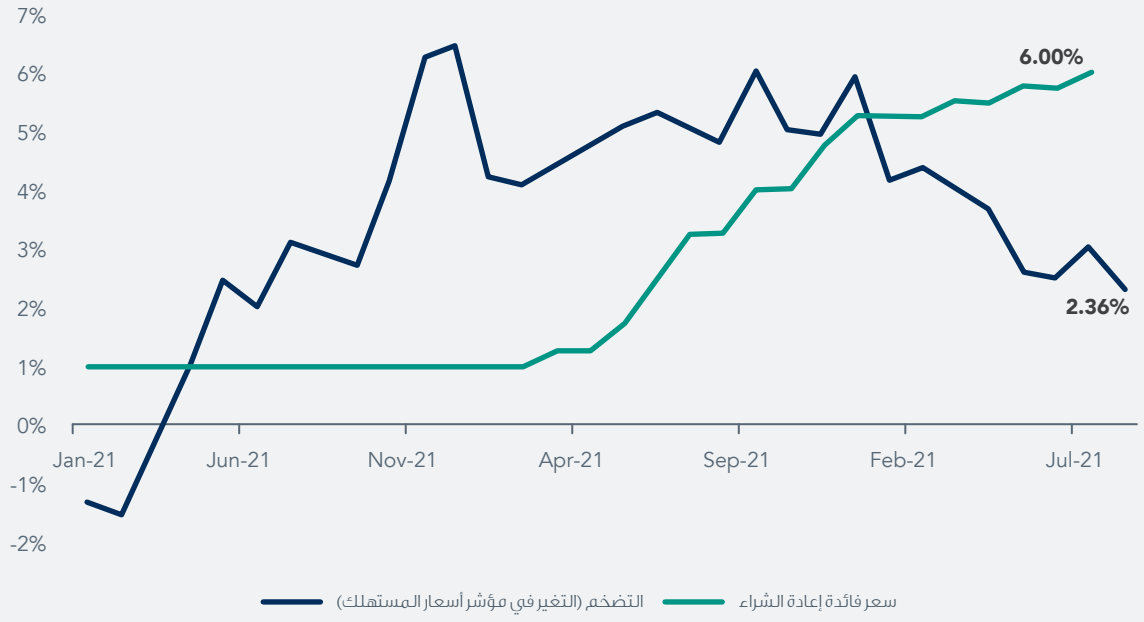

الشكل 2: التضخم، وأسعار الفائدة في قطر (2021-2023)

نظرة عامة على سوق الائتمان

يُعد توفر الائتمان –كما ذكرنا– أمر بالغ الأهمية بالنسبة للقطاع الخاص وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه يمكن هذه الشركات من الاستثمار والتوسع والتوظيف والابتكار، مما يساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

يُذكر أن إجمالي الائتمان المحلي في قطر في 2022 قد بلغ حوالي 1.2 تريليون ريال قطري. ويتوزع إجمالي الإئتمان المحلي بين عدة قطاعات، تشمل "القطاع العام"، و"القطاع الخاص"، وقطاع "الأفراد"، المؤسسات غير المصرفية. يذكر أنه بالفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 شهد الائتمان المحلي اتجاهات ومعدلات نمو ملحوظة، حيث سجلت هذه الفترة معدل نمو سنوي مركب مقداره 9%، إلا أن هذا النمو لم يتجاوز 4.5% في الفترة من 2021 إلى 2022. وعلى المستوى القطاعي، فقد استحوذ القطاع العام على حوالي 31.2% منه، بينما استحوذ القطاع الخاص (الشركات) على النسبة الأكبر من الإئتمان وقدرها 46.8% أما ائتمان الأفراد فقد مثل 21.1% من إجمالي الإئتمان في قطر (انظر الشكل 3).

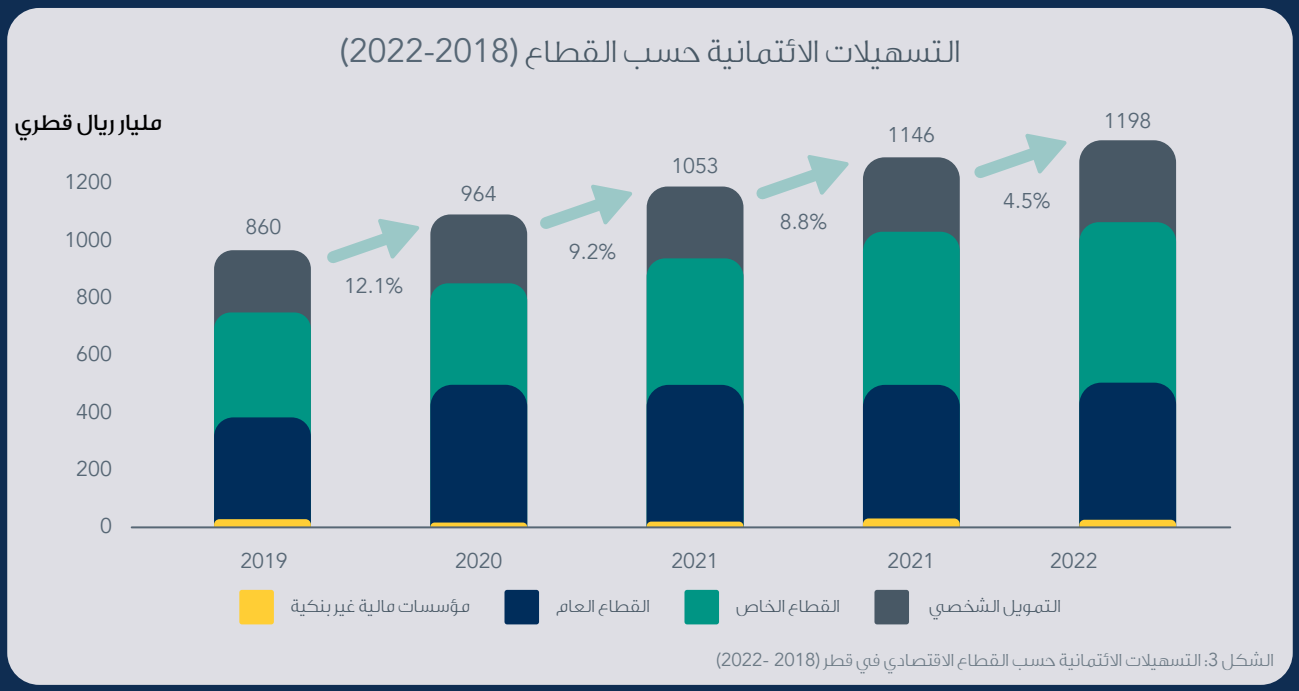

الشكل 3: التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي في قطر (2018 -2022)

وبالنظر إلى الإئتمان القطاع الخاص وحده دون باقي القطاعات، سنجد انه قد سجل نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022، إلا أنه قد شهد نمواً استثنائيا في عام 2019 وحده، حيث بلغ 28.8%. بينما سجل نحو 10.1% في عام 2020 و10.7% في عام 2021 ثم تراجع معدل النمو قليلا لنحو 8.0% في عام 2022. تسلط هذه التطورات الضوء على الطبيعة الديناميكية لسوق الائتمان في قطر، لكنه يشير بذات الوقت إلى نمو الإئتمان وتلبية الحاجات المالية للمؤسسات والأفراد على حد السواء

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية المكونة للقطاع الخاص، فقد سجلت قطاعات الخدمات والتجارة نمواً ثابتاً، في حين أظهر قطاع العقارات توسعاً كبيراً، من الجدير بالذكر أيضاً قطاع المقاولون شهد نمواً قدره 13.7% في الفترة من 2021 إلى 2022، في المقابل شهد نصيب قطاع الصناعة من الائتمان انخفاضاً بنسبة 9.8% في الفترة ذاتها. تسلط هذه الاتجاهات الضوء على تباين نصيب الأنشطة الاقتصادية المختلفة من سوق الائتمان.

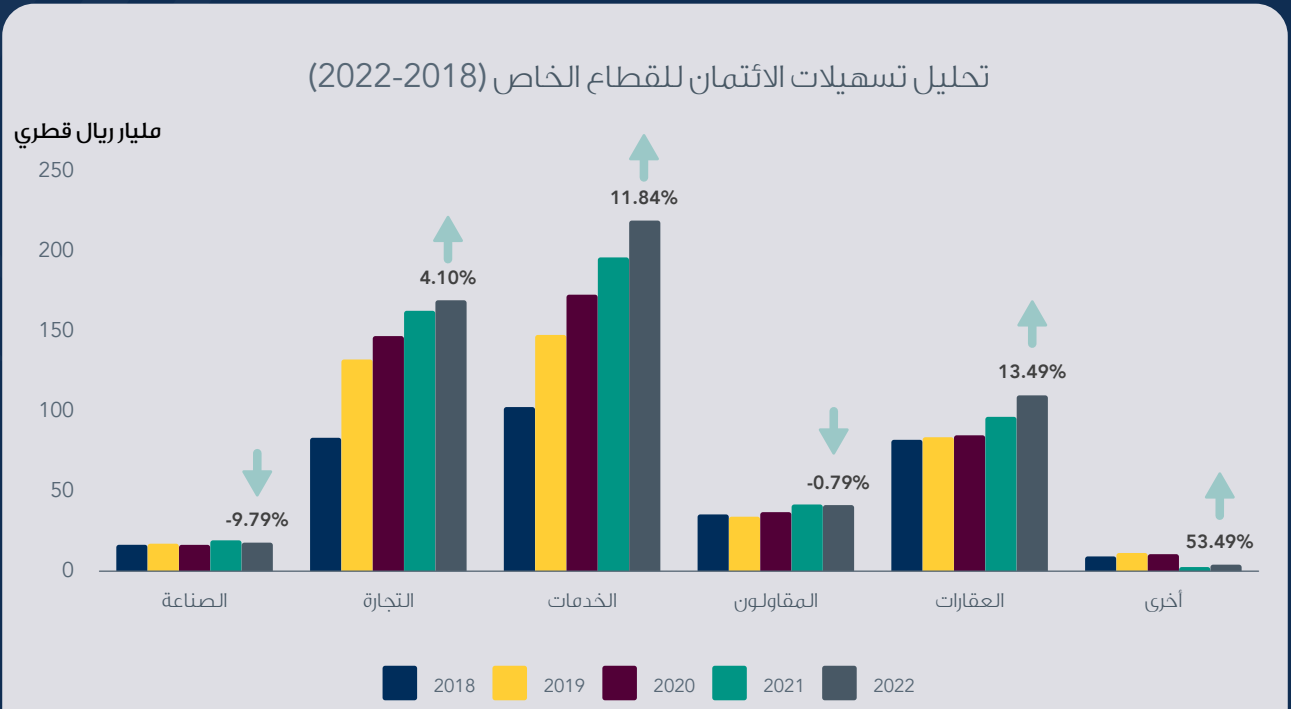

الشكل 4: تطور التسهيلات الائتمانية للأنشطة الاقتصادية بالقطاع الخاص (2018 – 2022)

في عام 2022، كان توزيع رصيد الائتمان في القطاع الخاص على النحو التالي: قطاع الخدمات 39%، قطاع التجارة 30.1%، العقارات 19.6%، المقاولين 7.4% والصناعة حوالي 3.2%.

حاول الجزء السابق من التقرير أن يلقي الضوء على التطورات التي مر الاقتصاد القطري بالسنوات الأخيرة، وكذلك قطاع الائتمان على مستوى القطاع الخاص ككل، ورصد تباين معدلات نموه بالسنوات الأخيرة، وكذلك الاختلاف بين نمو نصيب الأنشطة الاقتصادية من الائتمان. ويعد ذلك الجزء تمهيدا لا غنى عنه عند النظر إلى تطور ائتمان فئة محددة من القطاع الخاص، وهي فئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي قد تتسم -كحال نفس الفئة من الشركات بدول العالم – بمحدودية الوصول إلى الائتمان المطلوب، وتأثرها السريع بمجريات الأحداث الكبيرة الإقليمية والعالمية مقارنة بإمكانيات الشركات الكبيرة. وفي هذا السياق يسعى الجزء التالي إلى إلقاء النظر على نمو ائتمان فئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة

كما ذكرنا فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا هامًا في دفع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والابتكار بصورة عامة. فهي تجلب التنوع، وتعزز المنافسة، وتعمل بمثابة أرض خصبة للمؤسسات المستقبلية، مما يجعل دعمها ركنا لأي اقتصاد مزدهر.

وفي قطر، تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال تنويع الاقتصاد. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل 98% من إجمالي المنشآت وتوظف حوالي 55% من القوى العاملة في قطر. وقد تزايد اهتمام دولة قطر بتطوير هذه الفئة من المؤسسات من خلال مجموعة واسعة من المبادرات الداعمة.

وتشير التقارير إلى أن الوصول إلى التمويل يعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، ولهذا السبب هناك أهمية خاصة لتتبع قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى أنواع مختلفة من التمويل، بما في ذلك الوصول إلى الائتمان المصرفي، والذي يحاول هذا التقرير بدوره تقديمه.

تطور عملاء البنوك من الشركات الصغيرة والمتوسطة

يقدم هذا الملخص النتائج الرئيسية المستخرجة من بيانات البنوك حول تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.. ففي عام 2022، بلغ عدد عملاء البنوك من الشركات الصغيرة والمتوسطة الذين لديهم تسهيلات إئتمانية قائمة ما يقرب من 11 ألف شركة صغيرة ومتوسطة (الشكل رقم 5)، بارتفاع قدره 22% مقارنة بالعام السابق.

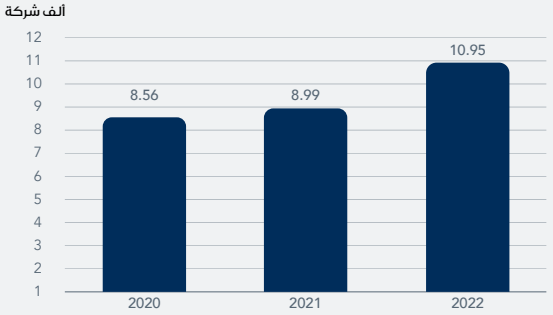

الشكل 5: عدد عملاء البنوك من الشركات الصغيرة والمتوسطة الذين لديهم تسهيلات إئتمانية قائمة بنهاية 2022

وبدراسة التوزيع حسب حجم الشركة في عام 2022 (الشكل 6)، نجد أن 63% من الشركات تم تصنيفها على أنها مؤسسات متناهية الصغر، بنسبة مقاربة من العام السابق، كما شكلت المؤسسات الصغيرة 26% من الإجمالي، في حين شكلت المؤسسات المتوسطة حوالي 11%.

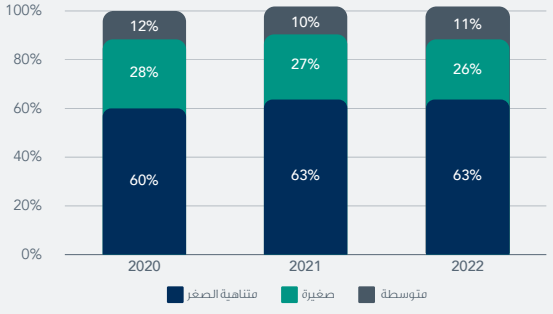

الشكل 6: التوزيع النسبي لعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديهم تسهيلات إئتمانية قائمة (2020-2022)

طلبات الائتمان في عام 2022

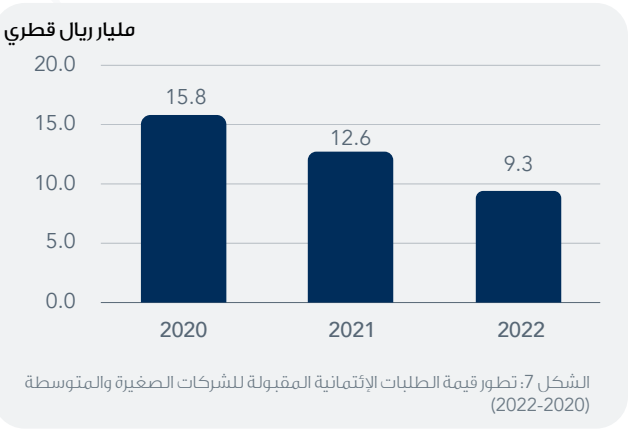

الشكل 7: تطور قيمة الطلبات الإئتمانية المقبولة للشركات الصغيرة والمتوسطة (2020-2022)

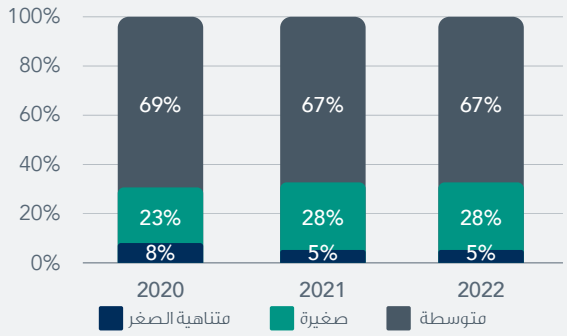

الشكل 8: التوزيع النسبي لنصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة من قيمة الطلبات الإئتمانية المقبولة وفقًا لحجم الشركة

في عام 2022، شهدت قيمة الطلبات الائتمانية انخفاضاً مقارنة بعام 2021، حيث بلغت قيمة طلبات الائتمان المقبولة في عام 2022 نحو 9.3 مليار ريال، بانخفاض نسبته 26% عن 12.6 مليار ريال قطري المسجلة في عام 2021 (الشكل 7).

وتشير إفادات البنوك على عدد من العوامل التي ساهمت في هذا الانخفاض. حيث كان من بين تلك الأسباب انخفاض النشاط التجاري بصورة عامة إثر انتهاء كثير من المشروعات المرتبطة بكأس العالم فيفا 2022. إضافة إلى ذلك، فقد كان لارتفاع تكاليف الإقراض نتيجة للزيادات المتتالية في أسعار الفائدة مؤخراً أثرا في تخفيض جاذبية التسهيلات الإئتمانية. فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم بالمنطقة والعالم التي أثرت على نشاط القطاع الخاص.

من ناحية أخرى، فعند النظر إلى توزيع طلبات الائتمان المقبولة، نجد أن الشركات المتوسطة احتفظت بالحصة الأكبر كما في العام السابق، وظلت نسبة الشركات الصغيرة ثابتة أيضاً عند 28%، في حين كانت الشركات متناهية الصغر 5% (الشكل 8).

من جانب آخر، اشتركت جميع فئات الشركات (متناهية الحجم، صغيرة، ومتوسطة الحجم) في انخفاض طلباتها الإئتمانية. ويُشار أيضاً إلى أن الشركات المتوسطة شهدت أعلى انخفاض في قيمة طلباتها الائتمانية بين عامي 2021 و 2022 بانخفاض قدره 27%، يليها الشركات الصغير والتي انخفضت بنحو 26%، ومن ثم الشركات متناهية الصغر والتي بدورها انخفضت بنحو 24% (الشكل 9).

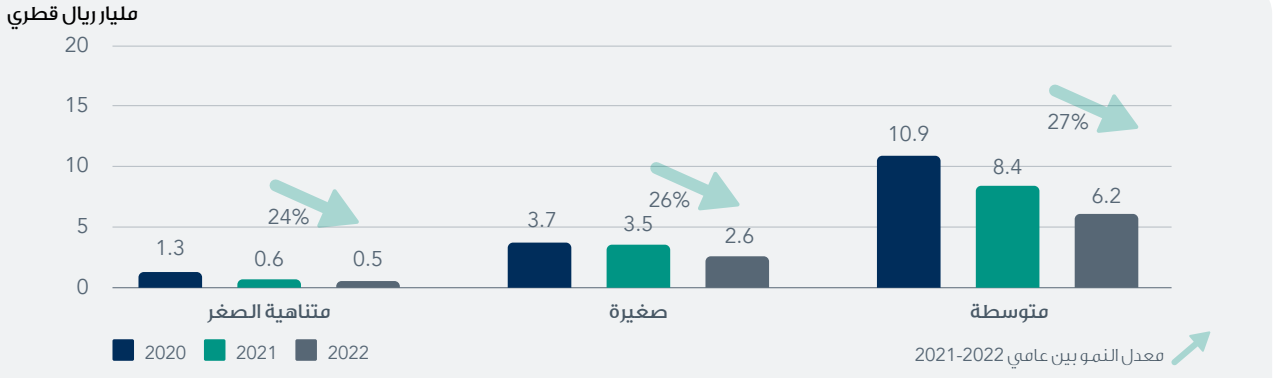

الشكل 9: تطور قيمة الطلبات الإئتمانية المقبولة وفقا لحجم الشركة، ومعدل نموها بين عامي 2021 و2022

الغرض من طلب الإئتمان

يوفر الغرض من طلب الائتمان رؤى قيمة حول اتجاهات السوق وظروف بيئة العمل السائدة، كما في العاميين السابقيين كان رأس المال العامل السبب الرئيسي الذي من أجله تسعى الشركات للحصول على الائتمان، مما يسلط الضوء على العدد الكبير من الشركات المتوسطة والصغيرة التي لا تزال تحتاج إلى الدعم المالي للحفاظ على استمرارية أعمالها. ومع ذلك، ارتفعت حصة "النمو والتوسع" من 21% في عام 2021 إلى 23% في عام 2022 (الشكل 10). يشير هذا الاتجاه إلى تحسن محتمل في ظروف العمل مع سعي المزيد من الشركات إلى التمويل للتوسع والنمو، بدلاً من تلبية المتطلبات التشغيلية فقط.

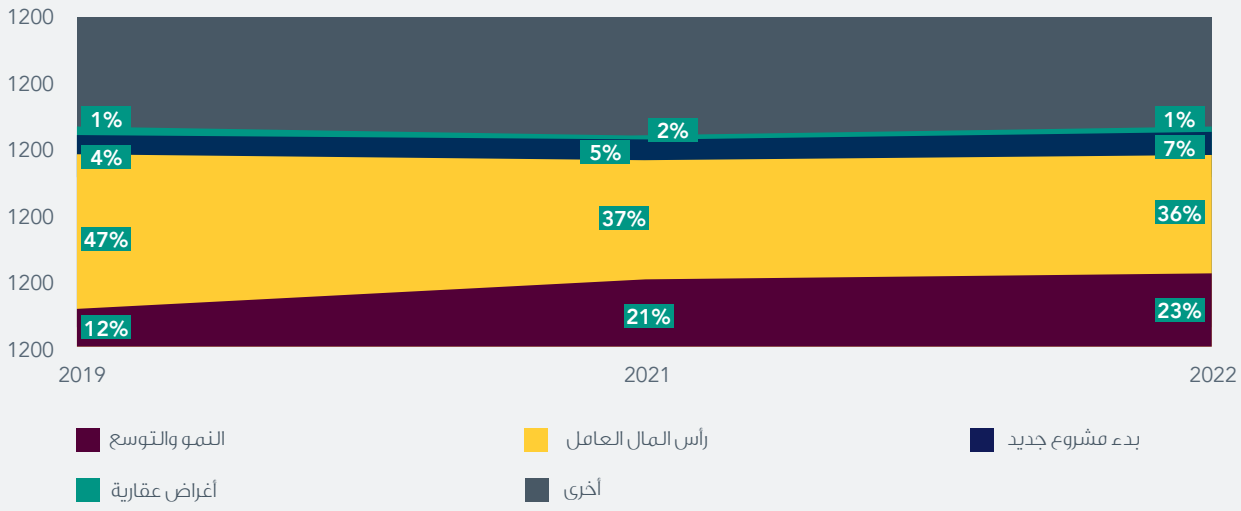

الشكل 10: توزيع الطلبات الإئتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة وفقًا للغرض من الطلب

المنتجات الإئتمانية المطلوبة

في عام 2022، وعلى الرغم من انخفاض قيمة طلبات الائتمان –كما ذكرنا سابقاً– إلا أنه حدثت بعض التغيرات على مستوى الطلب على المنتجات المختلفة.

تُشير البيانات إلى ارتفاع حصة التسهيلات المباشرة الجديدة مقارنة بعام 2021 لتبلغ 42% مقارنة ب33% بعام 2021. بينما تراجعت التسهيلات المباشرة المتعلقة بالتجديد وإعادة الهيكلة مع كونها لازالت تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي التسهيلات الإئتمانية (39%)، وتعكس تغير هذه النسب الاستقرار النسبي للأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الشركات، خاصة في فترة ما بعد جائحة كورونا (الشكل 11).

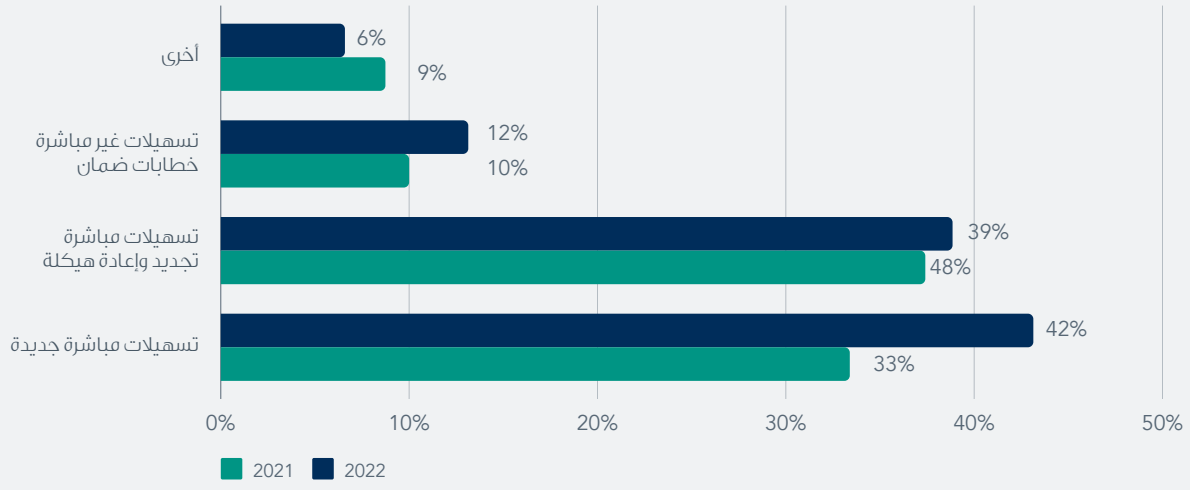

الشكل 11: توزيع المنتجات الائتمانية المطلوبة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة (2021 - 2022)

وفي عام 2022، استحوذت البنوك التقليدية على حصة أعلى من قيمة طلبات الائتمان المقبولة، حيث بلغت 54%، في حين شكلت البنوك الإسلامية 46% (الشكل 12). يذكر أن حصة البنوك الإسلامية قد انخفضت من 50% في عام 2021 السابق إلى 46% في 2022.

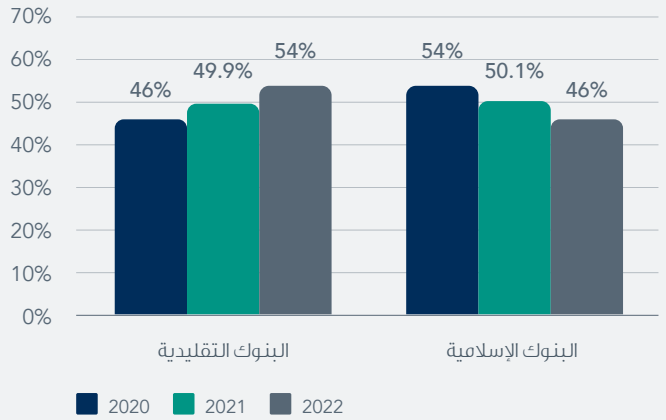

الشكل 12: التوزيع النسبي لقيمة طلبات الائتمان المقبولة بين البنوك التقليدية والإسلامية (2020-2022)

حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق الائتمان

على الرغم من أن الرصيد الإجمالي لائتمان القطاع الخاص شهد نمواً إيجابياً بنحو 8% بين العامين 2021 و2022 إلا أن معدل النمو هذا يعتبر الأدنى خلال السنوات الأخيرة. ويمكن أن يعزى هذا إلى الظروف الصعبة التي واجهها القطاع الخاص خلال هذه الفترة.

وبالنظر إلى فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة فقد كان تأثرها أكبر مقارنة بالقطاع الخاص ككل، حيث انخفض الائتمان لهذه الفئة من الشركات بنحو 11.8% بين العامين 2021 و2022، فقد سجل رصيد الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة تراجعًا من 20.3 مليار ريال قطري في عام 2021 إلى 17.9 مليار ريال قطري في عام 2022 (الشكل 13). يذكر أن هذه القيمة تمثل حوالي 3.2% من إجمالي قيمة ائتمان القطاع الخاص، أي أقل من نسبة العام السابق (2021) حيث سجلت نحو 4% (الشكل 13).

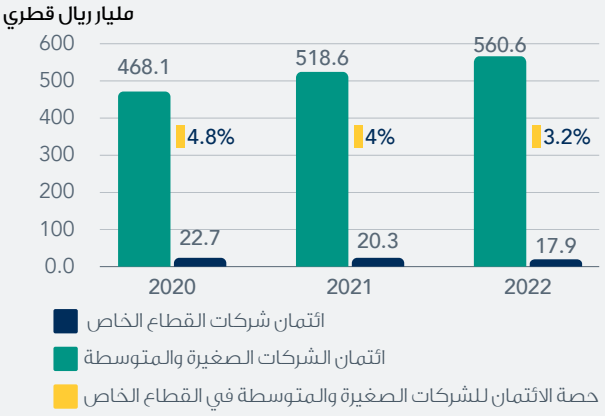

الشكل 13: تطور رصيد الإئتمان لكل من «شركات القطاع الخاص" و "الشركات الصغيرة والمتوسطة (2020-2020)

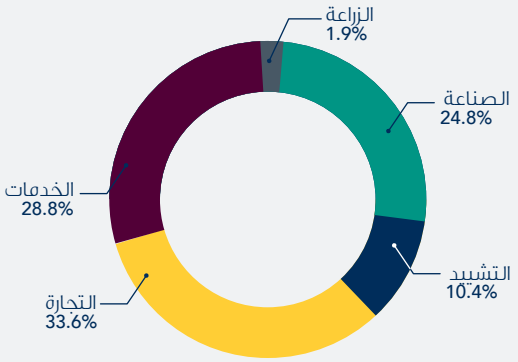

الشكل 14

وعند النظر إلى توزيع رصيد ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات المختلفة، لوحظ أن هناك تغيرات كبيرة مقارنةً بالعام السابق، حيث ارتفعت حصة الصناعة بشكل ملحوظ من 11% إلى ما يقارب 25%، يمكن أن يُعزى جزء كبير من هذا التغيير إلى الانخفاض الملحوظ في حصة قطاع الخدمات والتي انخفضت من 42% إلى 28.8%. علاوة على الانخفاض الكبير أيضًا الذي شهده قطاع التشييد في حصته من الائتمان من 14% إلى 10%. من ناحية أخرى، شهد قطاع التجارة ارتفاعاً في حصته لتبلغ نحو 34% مقارنة ب 26% في العام السابق (انظر الشكل 14).

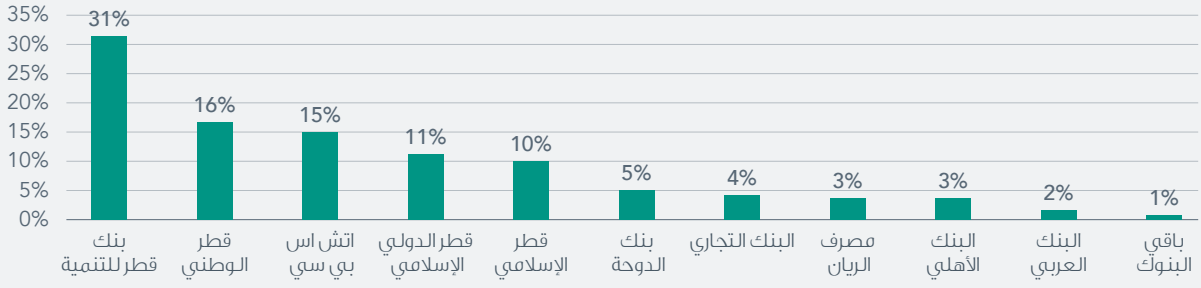

الشكل 15: الحصة النسبية للبنوك من إجمالي رصيد إئتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة (2022)

ويعرض الشكل (15) حصة كل بنك من إجمالي رصيد الائتمان القائم للشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 2022. وبرز بنك قطر للتنمية في مقدمة البنوك بحصة قدرها 31%. تلاه كلا من بنك قطر الوطني(QNB)، وثم بنك اتش اس بي سي (HSBC)، ثم مصرف قطر الدولي الاسلامي(QIIB)، ثم مصرف قطر الاسلامي (QIB)، بحصص بارزة في رصيد الائتمان القائم للشركات الصغيرة والمتوسطة، يمكن رؤية التوزيع التفصيلي بين هذه البنوك في الشكل (15).

معدلات القروض المتعثرة

تعرف القروض المتعثرة على أنها تلك القروض التي تخلف أصحابها عن سدادها أو القروض المعرضة بنسبة كبيرة للتخلف عن السداد، والتي تعد إشارة إلى الصعوبات التي يواجهها المقترضون في سداد القروض حسب ما هو مقرر.

في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة، تميل معدلات القروض المتعثرة إلى أن تكون أعلى نسبياً مقارنةً بالشركات الأكبر حجماً. حيث يمكن أن يُعزى ذلك إلى عوامل مختلفة مثل الموارد المالية المحدودة والحساسية تجاه الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع المخاطر والتحديات التشغيلية إضافةً إلى محدودية المعرفة المالية بين أصحاب ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة. تساهم هذه الظروف مجتمعةً في الارتفاع النسبي لحالات القروض المتعثرة بين الشركات المتوسطة والصغيرة.

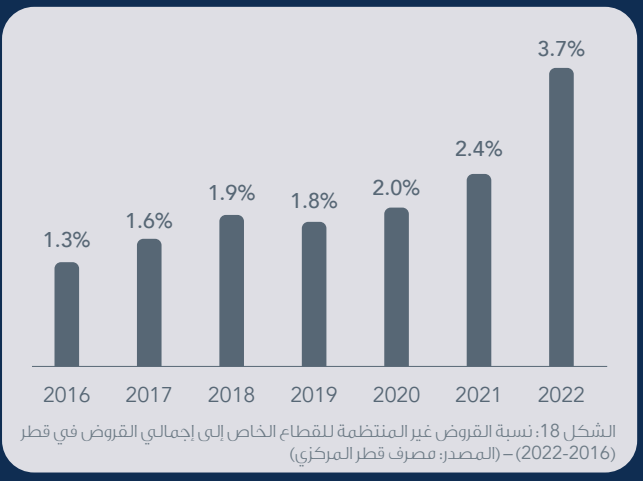

الشكل 18: نسبة القروض غير المنتظمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض في قطر (2016-2022) – (المصدر: مصرف قطر المركزي)

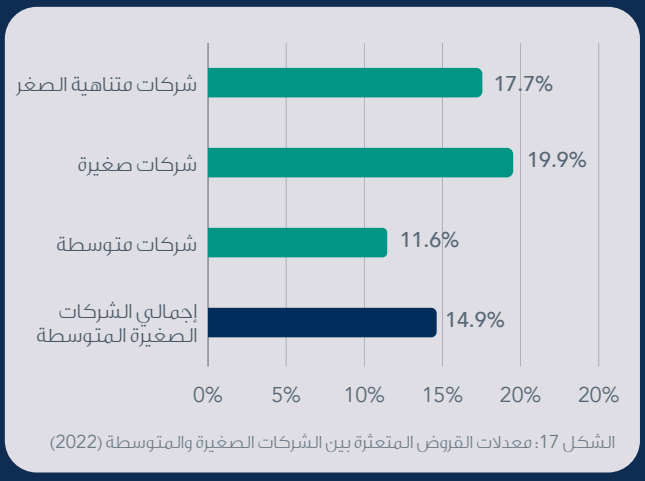

الشكل 17: معدلات القروض المتعثرة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة (2022)

في عام 2022، شهدت الشركات المتوسطة والصغيرة في قطر زيادة في نسبة القروض المتعثرة وصلت إلى 14.9% مقارنةً بـ6.9% في السنة السابقة (الشكل 16). تشير البيانات أيضاً إلى أن الشركات المتوسطة سجلت أدنى نسبة قروض متعثرة بنحو 11.6% بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين سجلت الشركات الصغيرة نسبة 19.9% والشركات متناهية الصغر 17.7%.

وفي اتجاه مماثل، فإن ارتفاع معدلات القروض المتعثرة هو أمرٌ لم يرتبط فقط الشركات الصغيرة والمتوسطة بل أيضا قد يمتد على مستوى القطاع الخاص ككل، وإن كانت معدلات القروض غير المنتظمة تكون عادة أعلى بين فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة كنتيجة طبيعية لارتفاع مستويات المخاطر بينها مقارنة بالشركات الكبيرة. ورغم ذلك فقد كانت للظروف الصعبة والمتقلبة على المستوى الدولي التي مرت بها الأسواق تأثيرا على معدلات القروض غير المنتظمة بالسوق الكلي للائتمان على مستوى العديد من الدول وهذا يعكس الحالة الاقتصادية التي شهدتها الأسواق العالمية بعد أزمة كورونا، والتقلبات التي شهدها الطلب العالمي، وكذلك تأثير السياسات النقدية المتشددة وارتفاع معدلات الفائدة لفترات طويلة نسبيا بأسواق البنوك. حيث شهدت قطر ارتفاعًا نسبياً في معدلات القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض بشكلٍ عام حيث ارتفعت من 2.4% في عام 2021 إلى 3.7% في عام 2022 (الشكل 17).

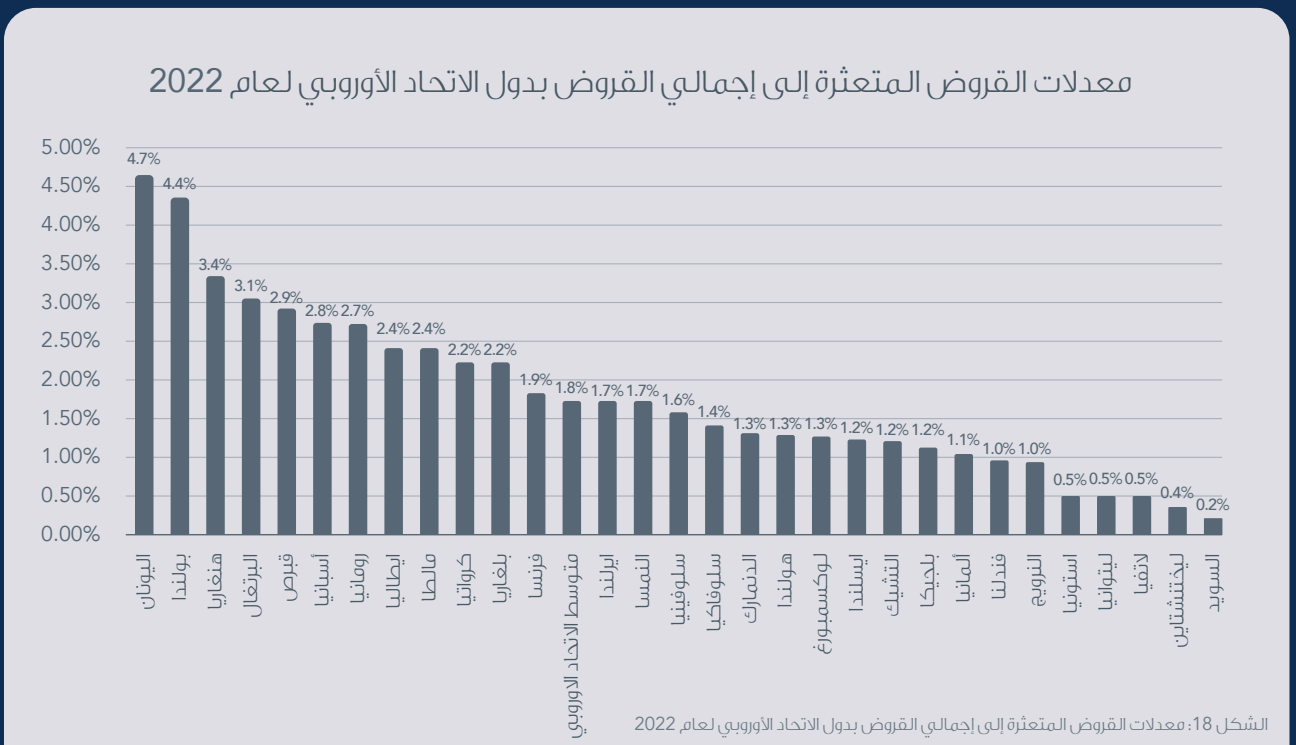

الشكل 18: معدلات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بدول الاتحاد الأوروبي لعام 2022
(المصدر: Statista.com)

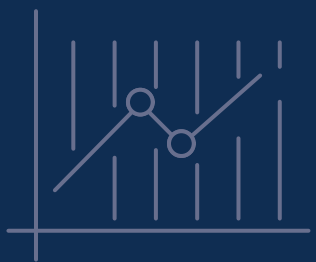

الملخص

1 على الرغم من الأحداث المتعاقبة الإقليمية والدولية، إلا أن الاقتصاد القطري شهد تحسنًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، ظهر في استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات التنويع الاقتصادي، مدفوعا بنمو الأنشطة الاقتصادية النفطية وغير النفطية على حد السواء.

2 أظهر التضخم في قطر اتجاها تنازليا مؤخرا بعد وصوله لمستويات كبيرة، مما يعكس التدابير التي اتخذتها السلطات القطرية لمعالجة الضغوط التضخمية،وفي مقدمتها تعديل أسعار الفائدة لتعزيز استقرار الأسعار.

3 بصورة عامة، شهد سوق الائتمان في قطر نموًا مطردًا في الفترة من 2018 إلى 2022، مع توسع ائتمان شركات القطاع الخاص.

4 ارتفع عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها تسهيلات ائتمانية قائمة في عام 2022، لتبلغ حوالي 11 ألف شركة، شكلت الشركات متناهية الصغر 63% منها بينما شكلت الشركات الصغيرة 26% والشركات المتوسطة حوالي 11%.

5 من ناحية أخرى، فقد شهد عام 2022 انخفاضًا في إجمالي قيمة طلبات الائتمان مقارنة بالعام السابق، حيث بلغت طلبات الائتمان المقبولة حوالي 9.3 مليار ريال قطري، بانخفاض نسبته 26% عن عام 2021. يذكر أن من بين الأسباب وراء ذلك، التأثير المباشر لارتفاع تكاليف الاقراض، فضلا عن تباطوء بعض الأنشطة الاقتصادية بعد انتهاء التحضيرات والمشروعات التي ارتبطت بفعاليات كأس العالم 2022.

6 ظل الغرض الأساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى للحصول على الائتمان في عام 2022 هو رأس المال العامل، ولكن كانت هناك زيادة في حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى للحصول على تمويل للنمو والتوسع، مما يشير إلى تحسن نسبي في ظروف الأعمال.

7 أشارت البيانات إلى ارتفاع حصة التسهيلات المباشرة الجديدة مقارنة بعام 2021 لتبلغ 42% مقارنة ب33% بعام 2021. بينما تراجعت التسهيلات المباشرة المتعلقة بالتجديد وإعادة الهيكلة مع كون الأخيرة لازالت تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي التسهيلات الإئتمانية (39%)، وتعكس تغير هذه النسب حالة الاستقرار النسبي لأوضاع تلك الشركات مقارنة بفترة بداية وتصاعد جائحة كورونا حينما كانت في الشركات في أمس الحاجة إلى تمويل للحفاظ على استمرارية أعمالها.

8 وبالنظر إلى إجمالي حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من ائتمان القطاع الخاص، فقد انخفض الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة بنحو 11.8%، بين عامي 2021 و2022. وقد كان ذلك مدفوعا بالانخفاض الكبير في ائتمان كل من قطاعي الخدمات، والتشييد.

9 شهدت الشركات الصغيرة والمتوسطة زيادة في نسبة القروض المتعثرة في عام 2022، حيث وصلت إلى 14.9% مقارنة بـ 6.9% في العام السابق. وكانت فئة الشركات متوسطة الحجم قد سجلت المعدلات الأدنى –بين هذا القطاع– بنسبة قدرها 11.6%، في حين سجلت الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر نسب 19.9% و 17.7% على التوالي. وقد يكون هذا الارتفاع نتيجة متوقعة بعد المرور بفترات توسعت بها الدولة في إقراض الشركات عبر برامج الإقراض الوطنية لمواجهة جائحة كورونا كاستجابة لتلبية احتياجاتها المالية خلال هذه الفترة، حفاظا على استمرارية أعمالها. يذكر أن بعض التحليلات الدولية قد أشارت إلى المخاطر المالية المرتبطة بما بعد أزمة كورونا خاصة مع توسع العديد من الدول في برامج الإقراض الوطنية، وهو ما ربطته التحليلات مع زيادات متوقعة في معدلات القروض المتعثرة بداية الأزمة في 2020 وكذلك بالأعوام اللاحقة عليها

دوحة، قطر
ص.ب: 22789
هاتف: 0000 4430 974+

البريد الإلكتروني: research@qdb.qa
الموقع: www.qdb.qa

+974 5060 6013